● أخبار قصيرة

مسيرة حاشدة في صعدة تندد باستهداف مطار صنعاء

شهدت مدينة صعدة شمالي اليمن، يوم الثلاثاء، مسيرة جماهيرية حاشدة تنديدًا باستهداف مطار صنعاء الدولي ورفضًا لاستمرار الحصار المفروض على البلاد. وأكد المشاركون، في بيان صادر عن المسيرة، أنّ استهداف المطار يُفاقم معاناة المدنيين، ويُهدد حياة المرضى والمسافرين والعالقين، مطالبين بوقف ما وصفوه بالاعتداءات على المنشآت المدنية. كما أعلنوا دعمهم الكامل للقوات المسلحة اليمنية، وجددوا تأييدهم لقيادة السيد عبد الملك الحوثي، داعين إلى مواصلة الجهود لكسر الحصار واستعادة الحقوق. ورفع المشاركون شعارات داعمة للقوات المسلحة ومنددةً بالعدوان، كما عبّروا عن شكرهم لإيران على دعمها. واختُتمت المسيرة بالدعوة إلى تعزيز الجهوزية العسكرية، والاستمرار في التحركات الشعبية والقبلية، وتكثيف جهود التعبئة العامة لمواجهة التطورات الراهنة.

اعتقالات خلال احتجاجات في برلين رفضاً لتسليح الاحتلال

فرّقت الشرطة الألمانية بالقوة وقفة احتجاجية أمام منشأة تابعة لشركة «راينميتال» في العاصمة برلين، نظمها ناشطون احتجاجاً على تزويد كيان الاحتلال بالأسلحة والذخائر المستخدمة في الحرب على قطاع غزة. وشارك في الوقفة أكثر من ٣٠ متظاهراً بدعم من مجموعة مناهضة للحرب، قبل أن تتدخل الشرطة لتفريقهم بعد محاولة المحتجين الاعتصام في الشارع، حيث اعتقلت عدداً منهم وفرضت إجراءات أمنية مشددة في محيط المنشأة. كما شهدت المنطقة وقفةً أخرى شاركت فيها الناشطة السويدية غريتا تونبرغ، وردد المشاركون شعارات داعمة لفلسطين ومنددةً باستمرار الدعم العسكري الألماني لكيان الاحتلال، مؤكدين أنّ الأسلحة الموردة تسهم في سقوط مزيد من الضحايا المدنيين. وتأتي هذه التحركات ضمن موجة احتجاجات متصاعدة في ألمانيا تستهدف شركات الصناعات العسكرية، وعلى رأسها «راينميتال»، للمطالبة بوقف تصدير الأسلحة إلى كيان الاحتلال.

إدارة ترامب تعلّق بعض عمليات شرطة الهجرة بعد مقتل مهاجرَين

علّقت إدارة دونالد ترامب مؤقتًا معظم عمليات إيقاف المركبات التي تنفذها شرطة الهجرة والجمارك، عقب مقتل مهاجرَين برصاص عناصرها في ولايتي ماين وتكساس، مع استثناء القضايا الجنائية والعمليات المشتركة. وأكد مستشار الهجرة توم هومان أنّ القرار مؤقت. وجاء التعليق وسط تصاعد الانتقادات للوكالة بسبب استخدام القوة القاتلة خلال حملات توقيف وترحيل المهاجرين. كما أثارت هذه العمليات احتجاجات حقوقية وسياسية، بسبب أساليب التوقيف المسلحة، وغياب كاميرات الجسد في بعض الحوادث، والمطالبة بإجراء تحقيقات مستقلة وشفافة.

الحرب تتجاوز أوكرانيا..

الضمانات الأمنية تؤجج المواجهة بين روسيا والغرب؛ ومستقبل أوروبا على المحك

الخلاف حول الضمانات الأمنية ومستقبل أوروبا بات المحرك الرئيسي للحرب، مع استمرار التصعيد العسكري والدبلوماسي بين روسيا وأوكرانيا

الوفاق/ تدخل الحرب الروسية الأوكرانية مرحلة جديدة تتسم بتصاعد المواجهة السياسية والعسكرية، في ظل تباعد واضح بين رؤى موسكو والعواصم الغربية بشأن مستقبل الصراع. فقد جاء تأكيد روسيا أنّ أي ضمانات أمنية لأوكرانيا لا يمكن أن تُصاغ دون مشاركتها بالتزامن مع انعقاد قمة «تحالف الراغبين» في باريس، التي كرّست استمرار الدعم العسكري والسياسي لكييف. ويعكس هذا التزامن حجم الانقسام حول شكل النظام الأمني الأوروبي، ويؤشر إلى أنّ الحرب لم تعُد مجرد مواجهة بين دولتين، بل أصبحت ساحة صراع على مستقبل التوازنات الدولية وأدوار القوى الكبرى.

الضمانات الأمنية.. جوهر الخلاف بين موسكو والغرب

تُعد قضية الضمانات الأمنية العقدة الأكثر تعقيدًا في مسار الأزمة. فروسيا ترى أن أي ترتيبات تتعلق بمستقبل أوكرانيا لا يمكن أن تكون مستدامة إذا جرى إعدادها دون إشراكها، باعتبارها طرفًا رئيسيًا في النزاع وقوة مؤثرة في الأمن الأوروبي. وتؤكد موسكو أنّ تجاهل مصالحها الأمنية لن يؤدي إلى تحقيق السلام، بل إلى خلق أزمة جديدة قد تكون أكثر خطورة من الحالية.

في المقابل، ترى أوكرانيا وعدد من الدول الغربية أنّ كييف هي صاحبة القرار في تحديد مستقبلها الأمني وتحالفاتها الدولية، وأنّ منح روسيا دورًا حاسمًا في صياغة هذه الترتيبات قد يُقيد سيادة الدولة الأوكرانية. ويعكس هذا التباين اختلافًا جوهريًا في فهم مفهوم الأمن الأوروبي، إذ تربطه موسكو بالتوازن بين القوى، بينما يركز الغرب على حق الدول في اختيار سياساتها الأمنية بصورة مستقلة.

قمة باريس.. دعم متواصل أم تصعيد جديد؟

مثّلت قمة «تحالف الراغبين» في باريس محطةً جديدة في مسار الدعم الغربي لأوكرانيا، حيث ناقش القادة الأوروبيون تعزيز المساعدات العسكرية والاقتصادية، وتطوير الصناعات الدفاعية الأوكرانية، واستمرار التنسيق السياسي في مواجهة روسيا. وتنظر الدول الغربية إلى هذه الإجراءات باعتبارها وسيلة لتعزيز قدرة أوكرانيا على الدفاع عن نفسها وتحسين موقعها التفاوضي، بينما ترى موسكو أنّ استمرار تدفق الأسلحة وتوسيع العقوبات يطيل أمد الحرب ويُقلل فرص التوصل إلى تسوية سياسية. كما تعتبر روسيا أنّ القمم الغربية تُركز بصورة أكبر على إدارة الصراع بدلًا من معالجة أسبابه، الأمر الذي يزيد من تعقيد المشهد الأمني الأوروبي.

التصعيد العسكري.. رسائل ميدانية متبادلة

بالتوازي مع التحركات الدبلوماسية، تستمر العمليات العسكرية بوتيرة مرتفعة. فقد كثفت روسيا استخدام الطائرات المسيّرة والصواريخ لاستهداف مواقع داخل أوكرانيا، في حين واصلت كييف تنفيذ هجمات بعيدة المدى استهدفت منشآت للطاقة والصناعة داخل الأراضي الروسية. ويرى محللون أنّ هذه العمليات تعكس محاولة كل طرف تحسين موقعه العسكري والسياسي قبل أي مفاوضات محتملة. كما أنّ انتقال الهجمات إلى العمق الروسي واتساع نطاقها يشير إلى تغير طبيعة الحرب مقارنةً بمراحلها الأولى، حيث باتت المنشآت الاقتصادية والبُنى التحتية جزءًا من أهداف الصراع، الأمر الذي يزيد من تعقيد المشهد ويجعل الوصول إلى تهدئة شاملة أكثر صعوبة.

العقوبات الاقتصادية.. أداة ضغط ونتائج متباينة

تواصل الدول الغربية فرض حزم جديدة من العقوبات الاقتصادية على روسيا، مستهدفةً قطاعات الطاقة والمال والتكنولوجيا والصناعة، بهدف زيادة الضغوط السياسية والاقتصادية على موسكو.

في المقابل، تؤكد روسيا أنها تمكنت من التكيف مع جانب من هذه العقوبات عبر توسيع شراكاتها التجارية مع دول آسيوية وأفريقية، وإعادة توجيه صادرات الطاقة، وتعزيز بعض القطاعات الإنتاجية المحلية. وفي الوقت نفسه، يشير عدد من الخبراء إلى أنّ العقوبات انعكست أيضًا على اقتصادات أوروبية عبر ارتفاع أسعار الطاقة واضطراب سلاسل الإمداد، ما جعل آثارها تتجاوز حدود طرفي الصراع وتمتد إلى الاقتصاد العالمي.

الحرب تتجاوز أوكرانيا

لم تعُد الأزمة الروسية الأوكرانية مقتصرةً على النزاع العسكري، بل تحولت إلى اختبار لمستقبل النظام الدولي والعلاقات بين القوى الكبرى. فالحرب أثرت في أمن الطاقة، والتجارة العالمية، وأسواق الغذاء، كما دفعت العديد من الدول إلى إعادة تقييم سياساتها الدفاعية وتحالفاتها الإستراتيجية.

ويرى مراقبون أنّ استمرار الحرب يعكس صراعًا أوسع حول شكل النظام الدولي، وحدود النفوذ بين روسيا والغرب، ودور المؤسسات الدولية في إدارة الأزمات، وهو ما يجعل أي تسوية مستقبلية مرتبطة ليس فقط بالأوضاع الميدانية، بل أيضًا بالتفاهمات السياسية بين القوى الكبرى.

هل ما زالت فرص السلام قائمة؟

رغم استمرار التصعيد، لا تزال الجهود الدبلوماسية حاضرة، وإن كانت محدودة النتائج. فالتوصل إلى اتفاق شامل يتطلب معالجة ملفات معقدة، تشمل الضمانات الأمنية، والعقوبات الاقتصادية، ومستقبل المناطق المتنازع عليها، وآليات إعادة الإعمار، والعلاقات الأمنية في أوروبا.

ويرى محللون أنّ الحل العسكري وحده لن ينهي الأزمة بصورة دائمة، وأنّ أي تسوية قابلة للاستمرار تحتاج إلى توافق سياسي يأخذ في الاعتبار مخاوف جميع الأطراف، مع توفير ضمانات لتنفيذ أي اتفاق يتم التوصل إليه.

ختاماً تكشف التطورات الأخيرة أنّ الحرب الروسية الأوكرانية دخلت مرحلة تتداخل فيها الاعتبارات العسكرية مع الحسابات السياسية والإستراتيجية. فبينما تؤكد روسيا ضرورة مشاركتها في أي ترتيبات أمنية تخص أوكرانيا، وتواصل الدول الغربية دعم كييف عسكريًا وسياسيًا، يظل مستقبل الصراع مرهونًا بقدرة الأطراف على الانتقال من منطق التصعيد إلى منطق التفاوض. وحتى يتحقق ذلك، ستبقى الأزمة واحدة من أكثر الملفات تأثيرًا في الأمن الأوروبي والاستقرار الدولي، مع استمرار تداعياتها السياسية والاقتصادية والإنسانية على نطاق يتجاوز حدود روسيا وأوكرانيا.

الحرب تجاوزت أوكرانيا وأثّرت في الأمن الأوروبي والاقتصاد العالمي والنظام الدولي، مما زاد التوتر بين روسيا والغرب وهدد الاستقرار الدولي

مجزرة بحقّ شرطة جباليا.. الاحتلال يوسّع حفلة الدم

يواصل العدو الصهيوني تصعيد عملياته العسكرية في قطاع غزة، حيث استهدف أمس جهاز الشرطة المدنية في مخيم جباليا شمال القطاع، في هجوم أسفر عن استشهاد ستة من أفراد الشرطة، بينهم مدير مركز شرطة المخيم محمد مروان سالم، إضافة إلى سقوط عدد من الجرحى. وجاء الاستهداف بعد ساعات من تنفيذ الشرطة عملية لفضّ نزاع عائلي وضبط مواد وأجهزة مهرّبة داخل طرود غذائية. ونُفذ الهجوم بواسطة طائرات مسيّرة أطلقت أربعة صواريخ على مقرّ تستخدمه الشرطة في سوق الفالوجا.

وتزامن الهجوم مع عمليات عسكرية أخرى شملت نسف وحدات سكنية في منطقة العطاطرة شمال غزة، واستهداف خيمة تؤوي نازحين في خان يونس، وسيارة مدنية قرب شارع الرشيد، وتجمع لمواطنين في حي الزيتون، ما أدى إلى استشهاد ١٣ شخصاً في ساعات النهار.

وأدانت وزارة الداخلية في غزة استهداف جهاز الشرطة، معتبرةً أنّ العملية جاءت بعد تصريحات لنائب منسق الأمم المتحدة لعملية السلام تضمنت اتهامات للجهاز، ورأت أنّ تلك التصريحات وفرت غطاءً سياسياً للهجوم. وطالبت الوزارة الأمين العام للأمم المتحدة بفتح تحقيق عاجل في هذه التصريحات، ودعت المنظمة الدولية إلى الضغط على كيان الاحتلال لوقف استهداف جهاز الشرطة المدنية.

وعلى صعيد المفاوضات، أفادت مصادر في حركة حماس بأنّ التفاهمات التي يجري التوصل إليها مع الوسطاء المصريين والقطريين في القاهرة لا تلقى استجابة جدية من الجانب الصهيوني، مشيرةً إلى استمرار العمليات العسكرية رغم مسار التفاوض.

من جانبه، أكد القيادي في حركة حماس محمود المرداوي استمرار الحركة في المفاوضات بهدف تثبيت وقف إطلاق النار، موضحاً أنّ معظم بنود الاتفاق أصبحت محل توافق، إلا أنّ أي اتفاق لن يُعد نهائياً قبل توقيع كيان الاحتلال عليه وتوفير ضمانات دولية لتنفيذه. كما اعتبر أنّ العقبة الأساسية تتمثل في الموقف الصهيوني، معرباً عن أمله في إمكانية التوصل إلى اتفاق في الأيام المقبلة إذا تعرض كيان الاحتلال لضغوط دولية حقيقية.

الصين تتمسك بمطالبها في بحر الجنوب وترفض قرار التحكيم الدولي

أعادت الصين ملف بحر جنوب الصين إلى واجهة المشهد السياسي والقانوني، بالتزامن مع الذكرى العاشرة لقرار التحكيم الدولي الصادر عام ٢٠١٦ بشأن النزاع مع الفلبين، مؤكدةً رفضها الكامل للقرار واعتباره غير مُلزم ولا يتمتع بأي قيمة قانونية. وجاء ذلك عقب إصدار ١٤ دولة، بقيادة الولايات المتحدة، بيانًا مشتركًا أعادت فيه التشكيك بالمطالبات البحرية الصينية، وهو ما وصفته بكين بأنه تحرك سياسي تقوده قوى من خارج المنطقة، ولا يعكس موقف المجتمع الدولي أو دول الإقليم المعنية مباشرة بالنزاع.

وأكدت وزارة الخارجية الصينية أنّ سيادة البلاد على جزر بحر جنوب الصين وحقوقها البحرية «ثابتة ولن تتأثر» بقرار التحكيم، معتبرةً أنّ هيئة التحكيم تجاوزت صلاحياتها القانونية عندما تناولت قضايا تتعلق بالسيادة وترسيم الحدود البحرية، وهي ملفات تؤكد الصين أنها مستثناة من آليات التحكيم الإلزامي بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. كما استندت بكين إلى وثائق تاريخية ودولية، من بينها إعلانا القاهرة وبوتسدام، وسجلات تاريخية تعود إلى قرون، للدفاع عن ما تصفه بحقوقها التاريخية في المنطقة، معتبرةً أنّ هذه الوثائق تشكل أساسًا قانونيًا وتاريخيًا لموقفها من النزاع. وفي السياق ذاته، شنت وسائل الإعلام الصينية حملة واسعة لرفض القرار، ووصفت الحكم بأنه «ورقة عديمة القيمة» و«مسرحية سياسية ارتدت عباءة القانون». كما اتهمت الولايات المتحدة وحلفاءها باستغلال الذكرى العاشرة للقرار بهدف زيادة الضغوط على الصين وإثارة التوترات في بحر جنوب الصين، معتبرةً أنّ هذه التحركات تستهدف عرقلة المفاوضات الجارية بين بكين ورابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان) بشأن مدونة قواعد السلوك في المنطقة، وإبقاء النزاع مفتوحًا لخدمة مصالح جيوسياسية أوسع.

وفي المقابل، تؤكد بكين أنها تواصل العمل مع دول آسيان عبر القنوات الدبلوماسية من أجل التوصل إلى مدونة سلوك تنظم إدارة الخلافات البحرية، مع الحفاظ على الاستقرار الإقليمي ومنع تحول النزاع إلى مواجهة عسكرية. وترى الصين أنّ معالجة القضايا العالقة يجب أن تتم عبر الحوار المباشر بين الدول المعنية، بعيدًا عن تدخل القوى الخارجية التي تعتبرها سببًا رئيسيًا في تعقيد الأزمة. وشددت بكين على أنّ بحر جنوب الصين يُمثل «خطًا أحمر» لا يمكن المساس به، مؤكدةً أنها ستواصل حماية ما تصفه بسيادتها وحقوقها البحرية عبر الوسائل الدبلوماسية والميدانية، مع الإبقاء على قنوات الحوار مفتوحة مع دول آسيان لتعزيز الاستقرار الإقليمي. كما أكدت رفضها لأي ترتيبات أو اتفاقات تستند إلى قرار التحكيم الدولي أو تتجاهل مصالحها، مشددةً على أنّ حل النزاعات يجب أن يتم عبر الحوار المباشر بين الدول المعنية، بعيدًا عن التدخلات الخارجية والضغوط السياسية، بما يضمن الحفاظ على الأمن والاستقرار في المنطقة.